20060407-00022a-2

نقابة الصحافة

٢٠٠٦/٤/٧
أيها الأصدقاء

وينن، وين الـــ ١٧٠٠٠ مخطوف ومعتقل وأسير ومختف قسريا"؟؟
هل سيسمع المسؤولون صرختنا هذه المرة؟
نقول كافة المسؤولين، يعني إذا كانوا وزراء في الحكومة، أم أعضاء في مجلس النواب، أم "فرسان الملك آرثر"على طاولة الحوار المستديرة، علهم يجدون في شكلها ترياق مصلحة بلد وشعب لا تتعارض مع مصالحهم الضيقة.
في كل ١٣ نيسان، في كل يوم، نردد "تتذكر تـــ ما تتعاد"، نذكرهم بالحرب كي لا تتكرر.
نذكرهم بأن لا سلام حقيقيا" ولا مصالحة دون حل عادل لقضية الأسرى والمعتقلين في السجون السورية والإسرائيلية ولقضية المخطوفين والمفقودين في لبنان.

أيها الأصدقاء،
عناوين مصيرية ومسائل عديدة تشغل اهتمام المسؤولين وأهل السياسة في لبنان: العلاقة مع سوريا، النزاع مع العدو الإسرائيلي، مزارع شبعا، سلاح المقاومة، المصالحة الوطنية وغيرها.
وتبقى قضية المخطوفين والمفقودين والمخفيين قسرا" هي الغائب شبه الوحيد عن اهتمامات المسؤولين ومداولاتهم.
لهم نقول:
<u>في موضوع العلاقة مع سوريا:</u>
بغض النظر عما سيتم التوافق عليه بين البلدين، شكل العلاقة، تبادل التمثيل الدبلوماسي أو عدمه، ترسيم أو عدم ترسيم الحدود، تفعيل أو إبطال اتفاقيات التعاون الموقعة بينهما، زيارة رئيس الحكومة إلى سوريا...
نقول أن المدخل لأية علاقة صحيحة مع سوريا، والشرط الأول لتحديدها يجب أن ينطلق من إنهاء ملف المعتقلين في سجونها، من لبنانيين أو مقيمين في لبنان، وذلك عبر إطلاق سراح الأحياء منهم وتحديد مصير المفقودين، وتسليم الذين بحقهم أحكاما"، من أي نوع كانت، إلى السلطات اللبنانية المعنية.
إن هذا الملف الإنساني لم يعد يحتمل أي تأجيل، ولا ليوم واحد، ويجب إخراجه من التجاذبات السياسية. ولا يكفي أن تقوم بعض الأطراف السياسية بزيارة الخيمة تعبيرا" عن التضامن مع الأمهات اللواتي تفترشن رصيف الاسكوا منذ عام بالتمام.
من المخزي أن يعتبر المسؤولون اللبنانيون أنهم قاموا بواجباتهم وأدوا قسط مسؤولياتهم تجاه هذا الملف عبر تشكيل لجنة مشتركة سورية لبنانية لم يسفر عملها عن أي نتيجة حتى تاريخ هذه اللحظة.
<u>في موضوع العلاقة مع إسرائيل:</u>
نحن أهالي الأسرى والمفقودين لا يعنينا إذا ما كانت اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٨ هي التي تحكم العلاقة بين لبنان وإسرائيل،
إذا كانت العلاقة معها تتم بالواسطة عبر المجتمع الدولي أو ممن يسمون أنفسهم أصدقاء لبنان في هذا المجتمع،

2006 04 07 - 0002 b - E

إذا رسى الحوار الداخلي على إبقاء سلاح المقاومة أو على نزعه،
إننا نطالب بأن يكون البند الأساسي لأي تفاوض مع إسرائيل هو ملف الأسرى والمفقودين في سجونها، لجهة إطلاق سراح الأحياء وتحديد مصير المفقودين وتسليم رفات المتوفين.
وليتم التعامل مع هذه القضية من جانبها الإنساني وإخراجها من بازارات السياسة. ونسأل أين هو هذا البند في مجمل علاقاتكم الدولية أيها السادة؟

<u>في الحوار الداخلي:</u>

يشهد اللبنانيون إعادة تشكيل توازنات سياسية جديدة، وتراشقا" سياسيا" بين أكثرية وأقلية، وتجاذبات بشأن شرعية رئيس الجمهورية أو انتخاب رئيس جديد للبلاد، ومؤتمر اقتصادي بيروت (١) وغيره...
إننا نعلن، أنه قبل كل ذلك، ينبغي إعادة فتح ملف المخطوفين والمفقودين في الحرب داخل لبنان.
كل يوم يمر ولا نخطو خطوة باتجاه إنهاء هذا الملف هو بمثابة إذكاء للحرب، أو إبقاء فتيلها قابلا" للاشتعال.
ينبغي إعادة فتح هذا الملف بجرأة ودقة وشفافية، وخارج أطر المزايدات الكلامية:

- لا يكفي أن يندرج هذا الموضوع في البند (٥) من ورقة العمل المشتركة بين حزب الله والتيار الوطني الحر، دون أية ترجمة عملية له.
- لا يكفي أن يرد عرضا" في تصريح لوزير الداخلية بالوكالة، الدكتور أحمد فتفت، في سياق تبريره لقمع القوى الأمنية للمتظاهرين أمام السفارة الأميركية.
- لا يجوز التمييز بين العسكريين والمدنيين، فتوجه دعوة إلى أهالي العسكريين المفقودين لإعطاء عينات من أجل إجراء فحص الحمض الريبي (A.D.N) دون غيرهم من أهالي المفقودين.
- لا يجوز التمييز بين المقابر الجماعية وإخضاعها للمتاجرة السياسية، فتفتح مقابر، عنجر ووزارة الدفاع، ويسدل ستار من الصمت والتجاهل على باقي المقابر المنتشرة في طول البلاد وعرضها، ويقفل عليها في الملفات والأرشيفات العائدة للأجهزة السياسية والأمنية الرسمية وغير الرسمية.
- لا يجوز التمييز بين المعتقلين والمفقودين والأسرى وفقا" لأماكن تواجدهم والطرف المسؤول عن إخفائهم، وهذا ما يلجأ إليه المسؤولون في محاولة مكشوفة لرمي تهمة هذه الجرائم على الآخرين، سوريا وإسرائيل تحديدا"، والتنصل من مسؤولية الأطراف اللبنانية عن جرائم الخطف والإخفاء.

يا سادة، إن المخطوف أو المفقود أو المعتقل تعسفا" أو المختفي قسرا" أو الأسير هو إنسان له هوية وانتماء وعائلة تنتظر عودته، وحقوق كرسها له الدستور، بغض النظر عن الطرف الذي انتهك هذه الحقوق.
إن أهالي هؤلاء الضحايا، هم من جنس البشر أيضا"، لهم الحق بمعرفة مصير أبنائهم، أكان المجرم سوريا" أو إسرائيليا" أو لبنانيا"... أكان نظاما" أم جهازا" أمنيا" أم حزبا" سياسيا" أم ميليشيا أم فردا". وما وجودنا معا" سوى البرهان الساطع على وحدة المصيبة التي تجمعنا، اليوم والأمس وغدا" حتى ينبلج ضوء الحق والعدالة.

20060407-0002C-2

من هنا نطالب المسؤولين، كافة المسؤولين بما يلي:

١- وضع فضية المخطوفين والمفقودين والمعتقلين والأسرى والمختفين قسرا"، أينما كانوا، في السجون السورية، أو في سجون العدو الإسرائيلي، أو داخل الأراضي اللبنانية، بندا" أوليا" على طاولة الحوار المستديرة، وعلى جدول أعمال كل من مجلس النواب والوزراء في جلسات استثنائية تخصص لمعالجة هذا الملف بكل تشعباته، وبأسرع ما يمكن، لتعلقه بحياة أرواح بشرية التي تفترض أولوية المعالجة على غيرها من باقي القضايا الحيوية.

٢- اتخاذ الإجراءات اللازمة الآيلة إلى ضرورة إجراء الفحوصات المخبرية اللازمة لجميع أهالي هؤلاء، دون استثناء أحد، بما يؤمن بنك معلومات يساهم في تسهيل تحديد هويات أصحاب الجثث والعظام التي يتم إخراجها من تحت الأرض الحبلى بها، والتي ندوسها يوميا" أينما اتجهنا.

٣- تأمين الحراسة الدائمة لمقبرة عنجر لوضع حد لعبث العابثين بها، والإعلان عما توصلت إليه الفحوصات للعينات التي أخذت منها.

٤- اتخاذ القرار الفوري بشأن نبش كافة المقابر الجماعية في أية بقعة وجدت، بدءا" من تلك التي حددها تقرير اللجنة الرسمية في ٢٠٠٠/٧/٢٥: داخل مدافن الشهداء في منطقة حرج بيروت ومدافن مار متر في الأشرفية ومدافن الانكليز في التحويطة.

واتباع الآليات والمعايير المعتمدة دوليا" في هذا المجال، والاستعانة بالخبرات الخارجية عند اللزوم.

أيها الأصدقاء،

دون تحقيق ذلك، ستبقى المساءلة الشعبية سيفا" مسلطا" فوق رؤوس جميع المسؤولين حول مصير الآلاف من أبناء هذا الوطن الذين اخفوا دون أي ذنب اقترفوه.

دون تحقيق ذلك، سيبقى كل كلام عن المصالحة الوطنية وإقامة مجتمع السلم ودولة الغد كلاما" فارغا" لا يؤدي سوى إلى تأجيج الصراعات، ويبقي حياتنا وأمننا وأمن مجتمعنا واقتصادنا مهددا" ولقمة سائغة في مهب الريح.

دون تحقيق ذلك، ستبقى الثقة مفقودة بالشرعية المهتزة اليوم، وبأية شرعية مستقبلية يجري الحديث عنها والترويج لقيامتها.

أيها الأصدقاء

إن معظم مسؤولي اليوم هم رؤساء الميليشيات سابقا"، وعليهم واجب أخلاقي مضاعف تجاه هذا الملف.

اسمحوا لي أخيرا" باسم لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية، لجنة المتابعة لدعم الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، باسم سوليد والجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان وسوليدا، أن نوجه معا"، من هنا، هذا البيان كتابا" مفتوحا" إلى جميع المسؤولين، "بلكي بيسمعو".

أشكركم، أشكر نقابة الصحافة، أشكر الإعلاميين والمصورين وجميع وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، على أمل أن تستمر معنا كما عهدناها، صديقة لقضيتنا، مظهرة لمعاناتنا، نصيرة للحق والعدالة.